الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 January 2024

Arabic
OriginalEnglish :

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولا– مقدمة

١– يُبرز هذا التقرير ما أحرزته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في اجتماعه المعقود في أديس أبابا يومي ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣ أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة.

٢– وقد اِعتمد المؤتمر ١٣ قرارا رُفعت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تقتضي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية إجراءات بشأنها.

ثانيا– التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف– القرار٢٠٢٣/١: تعزيز أمن الطاقة وضمان انتقال طاقوي عادل في أفريقيا

الفقرة ١

* E/ECA/COE/42/1 .

A.24-00036

(أ) **النص**

يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع المؤسسات القارية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومصرف التنمية الأفريقي، ومع الكيانات العالمية مثل ''مبادرة الطاقة المستدامة للجميع،'' تقديم الدعم لأعضائها في وضع خطط وطنية للانتقال الطاقوي تكون مستَلهمة من ''الموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل''.

(ب) **التقدم المحرز**

تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع معهد الموارد العالمية، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الطاقة الأفريقية، بالمساعدة على إنشاء منبر لتيسير مناقشة مستقبل الطاقة في أفريقيا بغرض مساعدة البلدان الأفريقية على وضع نصوص قائمة على الأدلة وعملية المنحى وشاملة للاسترشاد بها في تصميم خططها للانتقال الطاقوي. وتجري اللجنة، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تقييما لتقديم التوجيه لأعضاء تلك الجماعة بشأن استراتيجيات الانتقال الطاقوي.

الفقرة ٢

(أ) **النص**

يطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إطارا قاريا لسياسة الأمن الطاقوي لتوجيه أعضائها.

(ب) **التقدم المحرز**

بعد تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء المتعاونين[1] ورقةً تقنية تتعلق بوضع إطار للسياسة العامة لأمن الطاقة القاري، في الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالنقل والبنية التحتية العابرة للقارات والأقاليمية، والطاقة، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، طالب أعضاءُ اللجنة بوضع مثل هذا الإطار بالإضافة إلى مؤشر أمن الطاقة وأداة متابعة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أمن الطاقة في أفريقيا.

[1] مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي ولجنة الطاقة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي ومجمعات الطاقة الإقليمية.

الفقرة ٣

(أ) النص

يطلب كذلك من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية والوطنية والشركاء الإنمائيين، على حشد القطاع الخاص الأفريقي للاستثمار في تحول الطاقة وتصنيعها في القارة.

(ب) التقدم المحرز

في حزيران/يونيه ٢٠٢٣، أجرت اللجنة حوارا مع ممثلي القطاعين الخاص والمالي والصناديق السيادية وصناعة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن وضع آليات تمويل ابتكارية للمناطق الاقتصادية الخاصة وإطلاق أداة مالية خاصة لدعم المحتوى المحلي القوي.

وفي المبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا، التي عقدت على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، أوضحت اللجنة ما يمكن أن تحققه مبادرة البطاريات والمركبات الكهربائية من حيث الاضطلاع بدور في تحقيق الانتقال الطاقوي وتنفيذ الخطة العالمية لصافي الانبعاثات الصفري، وتعزيز التصنيع القائم على الموارد والتنويع الاقتصادي، وتوسيع الصادرات والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بهدف تحقيق الرخاء وإيجاد فرص العمل للناس في أفريقيا.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، نظمت اللجنة تظاهرةً على هامش المؤتمر العالمي لربط قطاعات الطاقة، الذي عقد في بكين، لعرض مشاريع الطاقة والبنية التحتية الرئيسية على المستثمرين الصينيين. وبالإضافة إلى ذلك، حرصت اللجنة، أثناء منتدى الاستثمار العالمي، المعقود في أبوظبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، على إطلاع المستثمرين المحتملين على الفرص المهمة في مشاريع الطاقة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلدان أفريقية مختارة.

الفقرة ٤

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأعضائها في تحولها إلى مستوى منخفض الكربون، بما في ذلك تطوير الهيدروجين الأخضر والتنقل الكهربائي والرقمنة كعناصر مهمة في خطة الانتقال الطاقوي العادل والمنصف، ووضع تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي على حد سواء.

(ب) التقدم المحرز

تُقدم اللجنة الدعم لصياغة خطة وطنية لتطوير المحاسبة الاقتصادية والبيئية في الكاميرون. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت إجراءَ دراسة عن تطوير الهيدروجين الأخضر في أفريقيا، سيجري فيها تحليل المتطلبات والقيود الرئيسية، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والتنقل. وتهدف الدراسة إلى دعم انتقال منخفض الكربون يستند إلى الهيدروجين الأخضر، وتعزيز التعاون الإقليمي ودفع التقدم نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

الفقرة ٥

(أ) النص

يَهيبُ باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تستمر في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنمية القدرات المؤسسية والبشرية بهدف تعزيز عمليات الانتقال الطاقوي العادل، وتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة، ومعالجة انعدام الأمن الطاقوي في القارة، وتسخير الفرص الجديدة الناشئة عن تطوير الهيدروجين الأخضر لمصلحة مواطنيها.

(ب) التقدم المحرز

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ساعدت اللجنة في بناء قدرات ١٥ من الخبراء وواضعي السياسات في مجال القواعد التنظيمية للطاقة (امرأتان و١٣ رجلا) من ثمانية بلدان في غرب وشمال أفريقيا.[٢] وأتاح التدريب للخبراء التعرف على برمجيات التخطيط لتحليل البيئة التنظيمية وإصلاحها، وهو ما يدعم تحديد الثغرات السياساتية والتنظيمية التي ينبغي سدها لتحقيق المشاركة الفعالة للمستثمرين من القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية للطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة ناميبيا و''جماعة الأدوات المفتوحة والنمذجة المتكاملة وصقل المهارات من أجل التنمية المستدامة''، المنتدى الرابع لنمذجة الطاقة في أفريقيا، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، بهدف تحسين قدرة الدول على وضع النماذج للاسترشاد بها في وضع خطط وطنية للانتقال الطاقوي وتنفيذ الإجراءات المناخية.

(٢) تونس، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، والكاميرون، ومالي، والمغرب، وموريتانيا.

باء- القرار ٢٠٢٣/٢: البيانات والإحصاءات

الفقرة ٨

(أ) النص

يُناشد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الدولية أن تُقدم الدعم للبلدان في إجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة لإعادة تحديد أساس الحسابات القومية.

(ب) التقدم المحرز

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، نظمت اللجنة حلقة دراسية إقليمية لـ ١٤٠ خبيرا من ٣٣ بلدا أفريقيا وسبع منظمات دولية وإقليمية، شارك فيها ٢٠ منهم حضوريا و١٢٠ عبر الإنترنت، لبناء قدراتهم على تحسين جودة وتوافر المدخلات المطلوبة لمواصلة إنتاج ونشر المؤشرات التجارية ذات القيمة المضافة. وساعدت الحلقة الدراسية على تثقيف الخبراء في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة لإعادة تحديد أساس الحسابات القومية، وأسفرت عن توافق في الآراء بشأن شكل استبيانات الاستقصاءات وتصميمها ومحتواها. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة خمسة بلدان في وضع حسابات فرعية لتحسين القدرة التحليلية للمحاسبة القومية.[٣]

وفي الكاميرون، تُدعم اللجنة صياغة خطة وطنية لتطوير المحاسبة الاقتصادية والبيئية لتيسير الإنتاج المنتظم للإحصاءات المتعلقة برأس المال الطبيعي لإدراج الأصول الطبيعية للبلد في الحسابات الاقتصادية الوطنية. وفي إثيوبيا وأوغندا، دعمت اللجنة إنشاء حسابات فرعية للسياحة؛ وفي موزامبيق، ساعدت في بناء قدرات واضعي السياسات على استخدام منهجية دليل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في التحديث المنتظم لقواعد البيانات الرسمية لإحصاءات تجارة البضائع ومواءمة البيانات المتعلقة بإحصاءات التجارة التي تنتجها مختلف المؤسسات في البلد.

جيم- القرار٢٠٢٣/٣: التحول الرقمي من أجل مستقبل مشترك آمن وشامل للجميع ومستدام

الفقرة ١

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، دعمها لأعضائها في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التحول الرقمي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وضع آليات وسياسات حوكمة من أجل وصولٍ للتكنولوجيا الرقمية بشكل آمن وشامل وميسور التكلفة، ووضع أطر تحمي الحقوق الرقمية، مثل حقوق البيانات والخصوصية.

---

[٣] إثيوبيا وأوغندا والكاميرون وموزامبيق وناميبيا.

(ب) التقدم المحرز

في أيار/مايو ٢٠٢٣، نظمت اللجنة، على هامش الاجتماع العام الموسّع للهوية للجميع في أفريقيا، المعقود في نيروبي، حلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة عن الهوية الرقمية والتقنيات الإحلالية في أفريقيا، من أجل وضع خارطة طريق تستخدمها الحكومات الأفريقية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات لأنظمة الهوية الرقمية المتوافقة مع استراتيجية التحول الرقمي للقارة. وباستخدام بيانات تكامل التجارة الرقمية من ٢٩ بلدا في القارة، أجرت اللجنة دراسة عن الإطار التنظيمي للتجارة الرقمية في أفريقيا، تضمنت أدلة تجريبية تتناول أثر النظام التنظيمي على تدفقات التجارة الرقمية.[٤] وجرى تسليط الضوء في الدراسة على مجالات السياسات العامة التي تظهر الإمكانات العالية المرتبطة بتمكين التجارة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراسة عن الاستفادة من الرقمنة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء أفريقيا. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته سبع دول أفريقية.[٥] فيما يتعلق بالرقمنة ويتضمن أمثلة عن السبل التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدفع بالتنمية وتستحدث الفرص، لا سيما للنساء.

الفقرة ٢

(أ) النص

يَحثُّ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة أعضائها لتسخير التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، من بين أمور أخرى، لضمان الحوكمة والتنظيم والسلامة بالمستوى المناسب.

(ب) التقدم المحرز

تعمل اللجنة على دعم صياغة استراتيجية للذكاء الاصطناعي لأفريقيا بغرض تهيئة بيئات شاملة لتلك التكنولوجيا، وتُواصل تقديم الدعم لأعضائها في تسخير التكنولوجيا الناشئة. وتقدم اللجنة المساعدة لحكومة رواندا لإنشاء مركز امتياز أفريقي للعلوم والتكنولوجيا والفنون والرياضيات، يُتوقع أن يعزز التعليم في هذه المواد عن طريق إدخال برامج إنمائية عملية لأطفال المدارس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، دعمت اللجنة بناء قدرات ٨٣ من واضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في ليسوتو وسيشيل وجنوب إفريقيا في مجال المساواة بين الجنسين والرقمنة، بهدف إعداد العدد اللازم من النساء والفتيات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع التركيز بشكل خاص على تحسين المهارات الرقمية.

(٤) Economic Commission for Africa, *Digital Trade Regulatory Environment: Opportunities for Regulatory Harmonization in Africa* (Addis Ababa, 2023).

(٥) تونس، جنوب أفريقيا، السنغال، سيشيل، ليسوتو، موريشيوس، نيجيريا.

الفقرة ٣

(أ) النص

يَهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعزيز قدرة أعضائها والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمساهمة في النهوض بميثاق رقمي عالمي للأمم المتحدة من خلال المشاركة في عمليات الحوكمة الرقمية بانفتاح وشفافية وتعاون.

(ب) التقدم المحرز

في تموز/يوليه ٢٠٢٣، نظمت اللجنة منتدى المستقبل، الذي عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، لدمج وجهة النظر الأفريقية في الاتفاق الرقمي العالمي بهدف تحقيق مستقبل رقمي أكثر شمولا وإنصافا. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، تشاورت اللجنة مع أصحاب المصلحة، في المنتدى الأفريقي لحوكمة الإنترنت، المعقود في أبوجا، ومنتدى حوكمة الإنترنت، المعقود في كيوتو، اليابان، بشأن التوصيات التقنية المنبثقة عن منتدى المستقبل. ورُفعت المساهمة الأفريقية إلى مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.

الفقرة ٤

(أ) النص

يَحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تنفيذ ''استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٣٠'' التي وضعها الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز مجتمع واقتصاد رقميين متكاملين وشاملين للجميع بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين الأفارقة.

(ب) التقدم المحرز

تعكف اللجنة على مساعدة خمسة بلدان[٦] على وضع استراتيجيات رقمية ونظم وأدوات وتطبيقات قانونية وتنظيمية. ففي إثيوبيا وغامبيا، تقدم اللجنة الدعم لإنشاء نظام وطني للهوية الرقمية والخدمات المرتبطة به، وتعمل، في نيجيريا، على دعم اللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية في تنفيذ حالة استخدام الهوية الرقمية في ولاية كادونا لتمكين المتقاعدين من التحقق من أهليتهم للحصول على مدفوعات المعاشات التقاعدية عبر الإنترنت. وفي بوتسوانا، تدعم اللجنة نشر وإعمال الروبوتات الذكية، وهي استراتيجية التحول الرقمي في البلد.

[٦] إثيوبيا وبوتسوانا وغامبيا وموريشيوس ونيجيريا.

الفقرة ٥

(أ) النص

يَحث أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التعهدات الواردة في إعلان لومي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية ومواصلة العمل مع أعضائها لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات فيما يتعلق بأهداف الحوكمة الرقمية التي ترمي إلى تحقيق تحول رقمي آمن وشامل ومستدام لأفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

أجرت اللجنة دراسة عن أمن الفضاء الإلكتروني من أجل التنمية في الثورة الصناعية الرابعة، حيث سلطت الضوء على أهمية منح الأولوية لنُضج أمن الفضاء الإلكتروني الوطني في سبيل تعزيز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، قُدّمت الدراسةُ على هامش المنتدى الأفريقي لحوكمة الإنترنت، الذي عقد في أبوجا، وفي منتدى حوكمة الإنترنت، الذي عقد في كيوتو، لأكثر من ٣٠٠ من أصحاب المصلحة المتعددين من مختلف البلدان، بما في ذلك إثيوبيا وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغامبيا، والكاميرون، ومصر، ونيجيريا. وفي إطار مذكرة تفاهم مع المنتدى العالمي للخبرة في الفضاء الإلكتروني، ستدعم اللجنة أعضاءها في تعزيز قدراتهم في مجال جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني وفقا لإعلان لومي.

دال– القرار٢٠٢٣/٤: التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة بواسطة التكامل الإقليمي والتجارة

الفقرة ١

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئاته، على صياغة استراتيجيات إقليمية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية الرئيسية وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في إدراج تلك الاستراتيجيات في أطر سياساتها الوطنية وتسريع تنفيذها.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة خدمات استشارية تقنية للقطاع الخاص والدول الأطراف في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بغرض وضع استراتيجية قارية مدتها خمس سنوات بشأن بناء سلاسل قيمة إقليمية لقطاع المنسوجات والملابس في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراستين عن سلاسل القيمة الإقليمية والقطاع غير الرسمي في غينيا – بيساو لتوجيه الاستراتيجيات الرامية إلى دعم إضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد أعضاءها في التفكير في اعتماد سياسات تعجل بالتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي، وأن تيسر، على وجه الخصوص، الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، والمركبات الآلية، والمنتجات الزراعية، وإضافة القيمة إلى قطاع المعادن والقطاعات الأخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لدولها للحد من تبعية المنطقة للخارج.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الدعم التقني لإنشاء منطقة صناعية زراعية مشتركة على الحدود بين زامبيا وزمبابوي، وهي منطقة اقتصادية خاصة عابرة للحدود من الجيل التالي، لتعزيز تنمية سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية. وفي أيار/مايو ٢٠٢٣، قدمت اللجنة خارطة الطريق وخطة العمل للمنطقة الصناعية في منتدى للاستثمار الزراعي نظمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في هراري. في تموز/يوليه ٢٠٢٣، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا موجزا للسياسات حول المناطق الاقتصادية الخاصة، قدمت فيه توصيات بشأن السياسات لتحقيق التصنيع الشامل والتحول الاقتصادي وذلك بضمان فعالية هذه المناطق.

الفقرة ٤

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، على مساعدة البلدان الأفريقية على استعراض سياساتها في مجالي الصناعة والتنويع الاقتصادي وتفعيلها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال اتباع استراتيجيات شاملة.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الدعم التقني إلى زمبابوي وملاوي في استعراض سياساتهما الصناعية الوطنية لتعزيز التنويع الاقتصادي، والتصنيع الأخضر والشامل للجميع، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وبناء القدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة دعما تقنيا لزمبابوي لوضع إطار لسياسة المحتوى المحلي لصناعات المستحضرات الصيدلانية والأسمدة والتعبئة والتغليف.

الفقرة ٥

(أ) النص

يَطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنسقين الإقليميين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على دعم البلدان الأفريقية في التنفيذ الناجح لاستراتيجياتها الوطنية للمنطقة لتمكينها من توطيد الصادرات داخل أفريقيا وتنويعها وتوسيعها.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الدعم في صياغة سياسة عامة للتجارة الوطنية في ناميبيا، وهي تعكف حاليا على تقديم الدعم التقني لزامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق في إجراء دراسات عن القطن والمنسوجات والخشب والورق، بهدف تحديد الفرص الإقليمية المتاحة لسلسلة القيمة الخضراء من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

هاء- القرار ٢٠٢٣/٥: التعجيل بإحداث التحوّل في النظم الغذائية في أفريقيا

الفقرة ١

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني لأعضائها لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والحظائر الصناعية الزراعية لتعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، وفقا للمبادئ التوجيهية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي المشترك للحظائر الزراعية الأفريقية.

(ب) التقدم المحرز

وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لتطوير الأقطاب الزراعية في أفريقيا في إطار البرنامج المشترك للاتحاد الأفرقي الخاص بالحظائر الزراعية، مستنيرة بالنتائج المستخلصة من خمس تقييمات إقليمية ومدعومة بأربع عشرة دراسة حالة قُطرية توضيحية. وقُدّمت المبادئ التوجيهية إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي للمصادقة عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.

الفقرة ٢

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات ذات المصلحة الأخرى، على استجلاء سبل دعم تنفيذ المواثيق الوطنية بشأن الأغذية والزراعة من قبل الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقوم اللجنة بتنفيذ برنامج مدته ست سنوات في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لدعم تسريع تحول النظم الغذائية في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراسة لتحليل آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والأزمة في أوكرانيا، وتغير المناخ على أداء القطاع الزراعي في رواندا.

الفقرة ٣

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير قدرة أعضائها على تحسين بيئة الأعمال من أجل الاستثمار المسؤول في النظم الغذائية، مع التركيز على تعزيز روح المبادرة لدى الشباب والنساء، تمشيا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاستثمارات العقارية الواسعة النطاق في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

أجرت اللجنة دراسة بشأن البعد الجنساني لبرنامج التخفيف من آثار كوفيد-١٩ في غينيا، مع التركيز على التمتع بملكية الأرض ومشاركة المرأة في الأمن الغذائي والأعمال التجارية الزراعية، وهو ما أسفر عن توصيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج ذات الصلة.

واو- القرار ٦/٢٠٢٣ : حشد التمويل المناخي لتسريع الانتعاش الأخضر

الفقرة ٤

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تقديم دعمها التقني والفني فيما يخص عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها لأعضائها الذين يبدون اهتماما بأسواق أرصدة الكربون، وذلك بالاعتماد على السجل الإقليمي الذي أنشئ للدول الأعضاء في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو.

(ب) التقدم المحرز

تقدم اللجنة الدعم التقني لزامبيا من أجل وضع خطوط أساس للانبعاثات ووضع عناصر أساسية أخرى مبينة في البروتوكول المنسَّق للجنة المناخ لحوض الكونغو لتيسير الوصول إلى أسواق أرصدة الكربون. وفي سان تومي وبرينسيبي، تدعم اللجنة استخدام بدائل للمواد الكيميائية لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للمساعدة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

زاي– القرار٧/٢٠٢٣: النهوض بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها في أفريقيا وما وراءها

الفقرة ١

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعوة إلى تطوير وتفعيل مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها، التي أطلقت مؤخرا في أفريقيا وما وراءها، وتعزيز الحوار بشأنها وحشد الدعم من أجل ذلك.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحوارات التي جرت في المنتديات العالمية للترويج للمقترحات الرئيسية ''لمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها،'' وكذلك في الحوارات التي جرت على هامش اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي عقدت في نيسان/أبريل وأكتوبر ٢٠٢٣، ومؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٢٣، وقمة المناخ الأفريقية، المعقودة في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، أيد الدائنون، بمن فيهم فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبنك الدولي، والمدينون السياديون، بما في ذلك الرأس الأخضر ورواندا ومصر، المقترحات، بما في ذلك تلك المرتبطة بمؤشرات الأداء الرئيسية التي يحددها المدينون، والسندات المرتبطة بالاستدامة، وشروط تعليق الديون في حالة الصدمات المناخية أو الكوارث الطبيعية، ونهج الميزنة المستدامة، ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

وقدمت اللجنة ''مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها'' لعدد من واضعي السياسات من إثيوبيا، وتشاد، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون أثناء حلقات عمل بشأن إدارة الديون وإحصاءات الديون من أجل إعادة هيكلة الديون بفعالية، عقدت في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، على التوالي، لزيادة الوعي بالمقترحات الرئيسية للمبادرة وحشد الدعم بين الدول.

الفقرة ٣

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات للبلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مقايضة الديون بتدابير صون البيئة.

(ب) التقدم المحرز

تعكف اللجنة على إجراء دراسة عن تنفيذ آلية مقايضة الديون بتدابير صون البيئة لدعم تحديد وتقييم ووضع استراتيجية لتمويل العمل المناخي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الفقرة ٤

(أ) النص

يَطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم عمل تحالف الديون التي يمكن تحملها.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة ''تحالف الديون التي يمكن تحملها''، وذلك بالحفاظ على التواصل مع أعضاء اللجنة والشركاء الإنمائيين واضطلعت بمهمة تنظيم الفعاليات، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لصياغة ميثاق الحوكمة ومقترحات الإصلاح الرئيسية للتحالف. ودعمت اللجنة التحالف من خلال الدعوة إلى إجراء إصلاح شامل لهيكل الديون السيادية العالمية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ. وفي ''القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد''، المعقودة في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٢٣، سلط التحالف الضوء على الحاجة إلى تضمين هذا الميثاق بنودًا تحوطية متعلقة بالمناخ، والنظر في إمكانية مقايضة الديون بإجراءات صون البيئة في جميع الديون السيادية الجديدة واعتماد نهج الموازنة المستدامة للمساعدة في تتبع مدى مواءمة القرارات المالية مع الأولويات في مجال تغير المناخ.

الفقرة ٨

(أ) النص

يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة البلدان على إصدار وإدارة السندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل زيادة الاستثمار في إجراءات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(ب) التقدم المحرز

نظمت اللجنة، بالتعاون مع لجنة المناخ، في إطار دعم لجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية ومواصلة تنفيذ مبادرة ''الجدار الأزرق العظيم''، اجتماعات للأفرقة التقنية وأفرقة الخبراء في أيار/مايو ٢٠٢٣ لرفع مستوى الوعي بشأن صيغة السندات الزرقاء الإقليمية وأسواق الكربون الأزرق، بهدف زيادة الاستثمار في الاقتصاد الأزرق والمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة، بالتعاون مع الوكالة الإنمائية ''تعميق القطاع المالي في أفريقيا''، على بناء قدرات واضعي السياسات والأكاديميين وممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في غانا على تقييم رأس المال الطبيعي ونشر الحلول القائمة على الطبيعة للتصدي لتغير المناخ وزيادة تمويل الأنشطة المناخية.

حاء- القرار ٨/٢٠٢٣: مبادرة الجدار الأزرق العظيم

الفقرة ١

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم توسيع نطاق مبادرة الجدار الأزرق العظيم بحيث تشمل مناطق أخرى من أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

قامت اللجنة بتوسيع نطاق دعمها لمبادرة الجدار الأزرق العظيم لتشمل سان تومي وبرينسيبي وكابو فيردي، وبذلك زاد عدد الدول التي تستهدفها المبادرة من ١٠ دول إلى ١٢ دولة. ودعمت اللجنة وضع مقترح لتمويل الصندوق الأخضر للمناخ من أجل المساعدة في وضع مجموعة أدوات ومنهاج لتقييم الأخطار والقابلية للتأثر والمخاطر في سياق القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأفريقية والشركاء الإنمائيين لتعزيز أوجه التآزر بغية دعم البلدان الأفريقية، وتقديم المساعدة في تنفيذ مبادرة الجدار الأزرق العظيم، والمساعدة في وضع آليات تمويل مبتكرة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق ومبادرة الجدار الأزرق العظيم الإقليمية.

(ب) التقدم المحرز

في أيار/مايو ٢٠٢٣، دعمت اللجنة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ولجنة المحيط الهندي ومركز المهارات في مجال التغير المناخي (4C Maroc)، ولجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية في تطوير

خريطة طريق لمساعدة أعضاء لجنة المناخ للاستفادة من التمويل المستدام من خلال مبادرات مثل الجدار الأزرق العظيم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٣، دعمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، مؤتمر المستقبل الأزرق ويسرت اعتماد إعلان موروني للعمل المتعلق بالمحيطات والمناخ في إفريقيا، الذي يحدد التزامات الدول الجزرية والساحلية الأفريقية في تطوير الاقتصاد الأزرق ومبادرة الجدار الأزرق العظيم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، التزم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، في قمة المناخ الأفريقية المعقودة في نيروبي، بدعم مبادرة الجدار الأزرق العظيم.

طاء– القرار ٢٠٢٣/١١: الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي

الفقرة ٣

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة توفير التوجيه والدعم التقني في مداولات ’’ الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي‘‘.

(ب) التقدم المحرز

وضعت اللجنة، بالتعاون مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، برنامجا لبناء القدرات في مجال تقدير الجدارة الائتمانية السيادية لتحسين معرفة واضعي السياسات الأفريقيين بالعملية والدوافع واللوائح المنظمة والمشاركة الفعالة لوكالات التصنيف والمستثمرين ودور البيانات في هذا المجال.

الفقرة ٤

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإصلاح آلية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وذلك للتشجيع على زيادة استخدامها في سبيل دعم البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة للمصارف الإنمائية الإقليمية من أجل دعم أولويات تمويل التنمية الأفريقية.

(ب) التقدم المحرز

في عام ٢٠٢٣، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي للدعوة إلى إصلاح حقوق السحب الخاصة وتعزيز الصوت الأفريقي على الساحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة موجزا للسياسات بشأن إصلاح نظام أسعار الفائدة الخاصة بحقوق السحب الخاصة لحفز إعادة التخصيص، وتقديم لمحة عامة عن نظام أسعار الفائدة الحالي والتوصية بإجراءات لإصلاح النظام لتعزيز الاستخدام.

الفقرة ٧

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأييد تمديد ''مبادرة تعليق سداد خدمة الدين'' لمدة سنتين أُخريين مع إعادة جدولتها في نهاية السنتين إلى خمس سنوات، والمطالبة بتوسيع نطاق المبادرة لكي تشمل البلدان المتوسطة الدخل، عند الطلب.

(ب) التقدم المحرز

دعت اللجنة في مختلف المنتديات، بما في ذلك المؤتمر الأفريقي المعني بالديون والتنمية، المنعقد في آب/أغسطس ٢٠٢٣، إلى تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وأبرزت اللجنة، في سياق جهودها في مجال الدعوة، الحاجة إلى إعادة هيكلة الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق خدمة الديون لتمكين البلدان المتوسطة الدخل التي لديها ديون لا يمكن تحملها من أن تكون مؤهلة للمشاركة، والحاجة إلى جداول زمنية شفافة، وتعليق مدفوعات خدمة الديون لتوسيع هامش المناورة المالي. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت اللجنة الانتباه إلى فائدة احتفاظ الاتحاد الأفريقي بمقعد دائم في مجموعة العشرين، لتيسير المشاركة الأفريقية في المناقشات المتعلقة بالإطار المشترك. وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة إلى تعزيز الإطار القانوني الذي يحكم الدين العام، لا سيما بإدراج بنود العمل الجماعي في جميع عقود الديون السيادية المقبلة.

الفقرة ١٥

(أ) النص

يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة البلدان على إصدار وإدارة السندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل زيادة الاستثمار في إجراءات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(ب) التقدم المحرز

تقدم اللجنة الدعم لبلدين، هما إثيوبيا وأوغندا، لوضع الإطار والهياكل الأساسية اللازمين لتيسير إصدار السندات، بما في ذلك السندات الخضراء والزرقاء. ففي إثيوبيا، تعمل اللجنة على دعم وضع استراتيجية طويلة الأجل لسوق الأوراق المالية الإثيوبية لتحسين تعبئة الموارد المحلية. وفي أوغندا، تساعد اللجنة البلد على إجراء اختبار تشخيصي لسوق السندات بالعملة المحلية للاسترشاد به في صياغة خطة استراتيجية تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد من خلال توجيه المدخرات المحلية والأجنبية بكفاءة إلى الاستثمار المحلي وتنويع قنوات الاستثمار للمستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ياء- القرار٢٠٢٣/١٣: تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا

الفقرة ١

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعميق تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها والمؤسسات الأفريقية الأخرى في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة تستهدف أولويات التنمية في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

عملت اللجنة بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها وغيرها من المؤسسات الأفريقية لتعزيز العمل المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. وتتعاون اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لزيادة عدد البلدان التي ينصب عليها التركز من حيث قياس حجم تلك التدفقات من خلال التطبيق الفعال للمنهجيات الإحصائية ووضع تدابير السياسة العامة ذات الصلة. وقد اختير حتى الآن ١٥ بلدا ليكون محور التركيز.

الفقرة ٢

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعميق التنسيق مع الاتحاد الأفريقي بإجراء بحوث مشتركة وإصدار منشورات وتقديم الدعم التقني للبُلدان، بما في ذلك التدريب وتنمية القدرات لتحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

(ب) التقدم المحرز

في عام ٢٠٢٣، دعمت اللجنة خمسة من أعضائها[٧] لرقمنة الخطط الإنمائية الوطنية الخاصة بها ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة. واسترشد تقييم خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ بتقارير المواءمة تلك. وسجلت أوغندا تحسنا بنسبة ٣٦ نقطة مئوية في مواءمة خطتها الإنمائية الوطنية الثالثة مقارنة بخطتها الإنمائية الوطنية الثانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، دعمت اللجنة دورة تدريبية للمتابعة بشأن مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة في غانا، ركزت على المؤشرات والخطط القطاعية للوزارات والإدارات الحكومية. وتعكف اللجنة، بالاستعانة بمشروع مدته سنتان ينفذ بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد

[٧] أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وليسوتو.

الأفريقي وبتمويل من حكومة إيطاليا، على مساعدة الدول في القرن الأفريقي لبلورة خطاب إيجابي وإزالة الحواجز التي تعترض التنقل.

الفقرة ٣

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز دعمها وعلاقات عملها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي وتشكل اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية في التصدي للتحديات والأولويات دون الإقليمية.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الدعم التقني لاتحاد المغرب العربي في وضع استراتيجية لإدماج الاتحاد في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعميق التعاون في مجالات العمل الهامة، لا سيما تنفيذ استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة ٢٠١٥-٢٠٦٣، وهي تعمل على دعم جماعة شرق أفريقيا في وضع استراتيجية للاقتصاد الأزرق لدفع التحول في تنمية الموارد البحرية في المنطقة دون الإقليمية. وفضلا عن ذلك، أعدت اللجنة دراسة مقارنة بشأن وثائق رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف تحديد أهم مجالات التوافق.

الفقرة ٤

(أ) النص

يناشد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع الاتحاد الأفريقي في وضع خيارات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي السريع والنمو المستدام اللازمين لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاتحاد الأفريقي في تقييم خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وفي صياغة الخطة التنفيذية للسنوات العشر الثانية، التي اعتُمدت في معتكف وزاري للاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ في كيغالي والتي من المتوقع أن يعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٤.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، عقدت اللجنة والاتحاد الأفريقي حلقة دراسية رفيعة المستوى عن السياسات العامة تحت شعار ''نحو أفريقيا متكاملة: خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ من أجل أفريقيا التي نصبو إليها''، في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة

عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وأثناء الحلقة الدراسية، استعرض المشاركون أيضا العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك دور المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ والحاجة إلى تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يعتبرها البعض بمثابة خطة مارشال لأفريقيا؛ والعجز على صعيد الحوكمة في القارة الذي يؤدي إلى تغييرات غير دستورية للحكومات؛ ودور الشباب في حالات الطوارئ والحوكمة والتنمية.

وقدمت اللجنة الدعم التقني للدول في التعجيل بتنفيذ خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لتسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب. ودعمت اللجنة أعضاءها الذين وضعوا مؤشر رصد العائد الديمغرافي بغرض وضع أطر للميزنة تأخذ في الاعتبار العائد الديمغرافي إلى جانب مواءمة المؤشر مع ميزانياتها الوظيفية. بالإضافة إلى ذلك، قُدّم الدعم التقني لخمس دول أعضاء[٨] لإجراء تحليلات لمرونة الميزانية تتعلق بالاستثمار المطلوب في الشباب ودمج النتائج في عمليات الميزنة الجارية لعام ٢٠٢٤.

الفقرة ٥

(أ) النص

يَطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز شراكتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنفيذ خطة التنمية في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

تتعاون اللجنة مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي في وضع تصور لبرنامج عمل مشترك للصناعة الاستخراجية، دعما لرؤية التعدين في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة مع الوكالة في وضع ''المبادرة الأفريقية لمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار''، بما في ذلك من خلال إتاحة أنشطة بناء القدرات والدعم التقني لوضع دراسات استقصائية للابتكارات المجتمعية. وعلاوة على ذلك، تتعاون اللجنة مع الوكالة لتسريع الاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية من خلال ''برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا''.

الفقرة ٦

(أ) النص

يشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم القارة برؤى وأفكار استراتيجية وبدراسات استشرافية عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق الازدهار في القارة بحلول عام ٢٠٣٠ وتسريع عملية تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا.

[٨] بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر.

(ب) التقدم المحرز

أعدت اللجنة دراسة استشرافية بعنوان ''أفريقيا المزدهرة بحلول عام ٢٠٣٠''، تركز على التدابير التي يجب أن تتخذها أفريقيا لتحقيق الازدهار بحلول عام ٢٠٣٠، وتتضمن عمليات محاكاة اتجاهات النمو الاقتصادي اللازمة لبلوغ ذلك الهدف. ويحدد التقرير المحركات الرئيسية والعوامل التي يمكن أن تعجل بتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.